

Distr.
LIMITED

TD/RBP/CONF.6/L.3
17 November 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية أنطاليا، تركيا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البند ٦(ب) من جدول الأعمال

استعراض النظراء الطوعي الخاص بكينيا^(١)

ملخص أعدّه الرئيس

١- قال الرئيس إن الاستعراض يجري في وقت يشهد التزاماً قوياً من جانب الحكومة الكينية بمراجعة قانونها في مجال المنافسة. وأشار إلى أن التقرير القطري يقدم توصيات في ستة مجالات تتصل جميعها باستعراض التشريعات، بما في ذلك قضايا مثل استقلال السلطة المعنية بالمنافسة، ودورها الدعوي، والعلاقة بين اللجنة المعنية بالمنافسة والهيئات التنظيمية المعنية بقطاعات محددة في معالجة قضايا المنافسة، وأحكام مراقبة الاندماجات، مع تحديد عتبات وأطر زمنية معينة، والأحكام المتعلقة بحماية المستهلك والتي ينبغي أن تُدرج في قانون المنافسة بما يتوافق مع أنظمة المنافسة الخاصة بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وقانون المنافسة المقترح من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢- وأثنى المفوض من اللجنة الكينية المعنية بالاحتكارات والأسعار على عملية الاستعراض الذي يجريه النظراء والتي مكّنت كينيا من تحديد التحديات التي تواجه سلطة المنافسة التي يتعين عليها أن تُطبق تشريعاً عفا عليه الزمن. وقال إن الحكومة الكينية قد عيّنت مؤخرًا فرقة عمل لمراجعة قانون المنافسة. وأشار إلى أن اختصاصات فرقة العمل هذه تتناول، بدرجة أو بأخرى، الشواغل المثارة في التوصيات الواردة في التقرير القطري. وقال إنه مستعد، مع ذلك، لسماع أية تعليقات والإجابة عن أية أسئلة من قبل خبراء الاستعراض من شأنها أن تُساعد في عملية مراجعة القانون.

(١) للاطلاع على التفاصيل بشأن المشاركة في استعراض النظراء الطوعي، انظر المرفق ...

٣- وسأل خبراء الاستعراض عن سبب اقتصار عدد موظفي اللجنة حالياً على ٣٠ موظفاً فقط، في حين توجد لديها ٦٣ وظيفة، كما سألوا عن المقصود بالتعاون غير الرسمي بين سلطات المنافسة في المنطقة، وعن نوع الاستقلال المتوخى في قانون المنافسة المنقح المرتقب - استقلال مالي أم إداري - وعن الكيفية التي يمكن بها للاستقلال المالي أن يؤثر على ميزانية اللجنة؛ والكيفية التي أسهم بها السياسيون الكينيون في الترويج لقضايا المنافسة من خلال خطابهم؛ والكيفية التي تتعامل بها اللجنة مع واقع كونها تابعة لوزارة المالية بينما يتعين عليها أيضاً أن تتعامل مع وزارة التجارة؛ وحول ما إذا كانت الرابطة الكينية لشركات التأمين غير مستثناة بمقتضى المادة ٥ من القانون، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تستطيع اللجنة أن تحصل على توقيع على اتفاق قبول؛ وما إذا كان من الممكن عملياً إدراج تلك الجوانب من التنظيم القطاعي المتعلقة بتحديد الأسعار والنوعية في إطار قانون المنافسة؛ وما إذا كان عدم وجود عتبات معينة في الأحكام المتعلقة بالاندماجات قد أفضى إلى تدني عدد طلبات الاندماج؛ وما إذا كانت اللجنة قد منعت أي عمليات اندماج أو ما إذا كانت قد وافقت على بعضها موافقةً مشروطةً؛ وما إذا كان استخدام معايير العمالة لأغراض تحليل الاندماجات لا يمثل وسيلة لتشجيع عدم الكفاءة؛ وما إذا كانت هناك خطط لإدراج أحكام تتعلق بإساءة استخدام المركز المهيمن في القانون المنقح المقترح.

٤- وقال ممثلو اللجنة الكينية المعنية بالاحتكارات والأسعار، في معرض تناول مسألة عدد الموظفين، إن الوظائف الموجودة قد "ورثت" من النظام الخاص لمراقبة الأسعار الذي لم يتم إلغاؤه بعد، ولكن اللجنة راضية عن العدد الحالي للموظفين البالغ ٣٠ موظفاً، وذلك بالنظر إلى حجم العمل الحالي. وفيما يتعلق بمسألة التعاون غير الرسمي بين سلطات المنافسة في المنطقة، أوضح ممثلو اللجنة أن سلطات المنافسة تتعاون في معالجة القضايا من خلال تبادل المعلومات، والربط الشبكي، وتقاسم فرص التدريب ذات الصلة، وتبادل الموظفين. وفيما يتصل بمسألة الاستقلال، أشير إلى أن الاستقلال المتوخى يشمل الجوانب المالية والإدارية، وبالرغم من أن أموال اللجنة تأتي من الأموال الحكومية المجمعة، وهي ممارسة تتبعها الهيئات التنظيمية الأخرى، فإن اللجنة هي التي ستتولى إدارة استخدام الأموال؛ وسوف تُدعى الجهات المانحة إلى المساعدة أيضاً. وفيما يتعلق بمساهمة السياسيين من خلال خطابهم العامة، قال ممثلو اللجنة إن فكرة خاصة أثارها أحد أعضاء البرلمان هي التي أدت إلى بدء عملية مراجعة القانون. وأوضح الممثلون أن من المجالات الأخرى التي حدد فيها السياسيون وجود مشاكل مانعة للمنافسة وطرحوا هذه المشاكل للمناقشة بمجالات صناعة السيارات ومبيعات الوقود بالتجزئة وصناعة الإسمنت.

٥- وفيما يتعلق بالتعامل مع كل من وزارة المالية ووزارة التجارة، أشير إلى أن هذه الحالة ناشئة عن أن جذور اللجنة المعنية بالاحتكارات والأسعار تكمن في مراقبة الأسعار، وهو مجال يندرج ضمن مسؤوليات وزارة المالية. إلا أنه بالنظر إلى ولاية وزارة التجارة فيما يتعلق بالقضايا التجارية، بما في ذلك قضايا الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، فإن على اللجنة أن تتعامل أيضاً مع وزارة التجارة. وقال الممثلون إن المفوض يترأس اللجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية المعنية بقضايا التجارة والمنافسة. وفيما يتعلق باتفاق القبول مع الرابطة الكينية لشركات التأمين، أوضح، ممثلو اللجنة أن قانون التأمين لا يُسند لمفوض التأمين ولاية صريحة لتحديد معدلات أقساط التأمين، وبالتالي فإنها ليست مستثناة بمقتضى المادة ٥ من قانون المنافسة، وبالتالي فإنه من السهل التفاوض على اتفاق القبول. وفيما يتصل بالتنظيم الخاص بقطاعات محددة في إطار قانون المنافسة، قيل إن الجوانب المتعلقة بالمنافسة هي وحدها التي تخضع لقانون المنافسة، وبالنظر إلى عدم وجود شرط فيما يتصل بطرح العطاءات في قوانين التنظيم الخاصة بقطاعات محددة، فإن قانون المنافسة ينبغي أن يتضمن مثل هذه الأحكام. وفيما يتعلق

باعتبار الاندماجات وأطرها الزمنية ومنعها والموافقة عليها موافقة مشروطة، أشير إلى أن اللجنة قد حددت العتبات التشغيلية والأطر الزمنية الخاصة بها، وأنه لا يبدو أن هذا قد مكن الشركات من تجنب تقديم طلبات للاندماج. كما أشير إلى أنه قد تم منع بعض الاندماجات بينما تمت الموافقة على بعض الاندماجات الأخرى موافقة مشروطة. وقال ممثلو اللجنة إنه من الصحيح أن استخدام معايير العمالة أو كثافة العمل يمكن أن يضر بالكفاءة، وإن القانون المنقح سيسعى إلى فصل هذه القضايا. وأشير إلى أن أحكاماً تتعلق بإساءة استخدام المركز المهيمن ستدرج في القانون المنقح.

٦- وطلب ممثلو اللجنة الكينية المعنية بالاحتكارات والأسعار آراء من المشاركين فيما يتعلق بتقارب القوانين الوطنية والإقليمية والصلة بالمستهلكين من حيث إشراكهم، وطريقة تفاعل السلطات الأخرى المعنية بالمنافسة مع الهيئات المنظمة للقطاعات، والتوازن بين برامج التساهل مع الكارتلات وفرض العقوبات عليها. وكان الرد على مسألة التقارب هو أن الحكومات ستختار ما ستعتمده من الاستعراض؛ وأوضح أن للأونكتاد ولاية تتمثل في معالجة مسائل المستهلكين. وفيما يتعلق بالهيئات المنظمة للقطاعات، عرض أحد المندوبين تجربة بلده فيما يتصل بنظام توافق في معالجة قضايا المنافسة. وفيما يتعلق ببرامج التساهل، قال أحد المندوبين إن برنامج التساهل ناجح تماماً في التحقيقات المتعلقة بالكارتلات، ولكنه يتعين على سلطة المنافسة، في بعض البلدان، أن تُقنع الحكومة بجدواه.

٧- وفي الختام، قدم ممثل أمانة الأونكتاد تقريراً عن الجهود التي بذلت بالفعل من أجل وضع برنامج مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيروبي لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء على مدى فترة سنتين. وقال إن الشركاء الإنمائيين الآخرين مدعوون إلى التعاون في هذا المشروع. وشجع الرئيس كينيا على النظر في توصيات تقرير استعراض النظراء في سياق مراجعتها لقانون المنافسة.
